Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) ملحق العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

دور الاستقرار المجتمعي والمشاركة الشعبية في التنمية المستدامة

فتحي امحمد محمد العسكري

جامعة الزنتان / كلية التربية تيجي

fatheealaskrai@gmail.com

تاريخ الاستلام:2026/02/15 –تاريخ المراجعة:2026/03/12– تاريخ القبول: 2026/03/13– تاريخ للنشر2026/04/26

ملخص الدراسة:

لقد قدمت هذه الدراسة من خلال العرض الموجز للمشكلة توضيح ما إذا كانت المجتمعات المتطلعة للتنمية تمتلك مقومات تلك العملية وقادرة على القيام بها،فمن خلال عرض المشكلة ذكرنا انه من الصعب للتنمية أن تشق طريقها وتنجح في تحقيق أهدافها إلا في وجود استقرار مؤسسي في المجتمع يتيح للقائمين بالتنمية إمكانية تحديد الموارد المتاحة والتي يمكن الاستفادة منها في هذه العملية مع مشاركة شعبية للفئات الفاعلة من أبناء المجتمع في بالعملية التنموية،كما وتتمثل أهمية هذه الدراسة في النظر إلى المجتمعات المتطلعة للتنمية المستدامة عن طريق استثمار موارد المجتمع الطبيعية منها والبشرية،مع الحفاظ على تلك الموارد من النفاد واستثمارها مستقبلا ، كل هذه الغايات مرهونة بالاستقرار المجتمعي والمشاركة الشعبية لذلك كان هدف هذه الدراسة التعرف على دور الاستقرار المجتمعي في المؤسسات التعليمية والصحية والاقتصادية والسياسية على نجاح التنمية إلى جانب تحديد دور المشاركة الشعبية فيها وذلك من خلال استخدام استراتيجيات المشاركة الشعبية والاستفادة منها في هذه العملية ، كما وجاءت تساؤلات الدراسة لتحدد ما إذا كانت هذه الأهداف حققت غاياتها أم لا ، ومن هنا كان لزاما من استخدام بعض النظريات المفسرة للدراسة وعليه كانت النظرية البنائية الوظيفية حاضرة إلى جانب نظرية الدور والنظرية التطورية ، حيث عرض الباحث في البداية الاستقرار المجتمعي والتنمية وهو المؤشر الأول للدراسة والمتعلق باستقرار كلا من مؤسسات المجتمع أما فيما يتعلق بالمؤشر الثاني فكان يدور حول المشاركة الشعبية كأساس للتنمية المستدامة وذلك باستخدام بعض استراتيجيات المشاركة الشعبية ، لتأتي نتائج هذه الدراسة لتجيب على كل ما طرح من تساؤلات وتصل بالباحث إلى وضع مقترحات وتحديد توصيات يستفاد منها في هذا الشأن.

الكلمات المفتاحية: **الاستقرار المجتمعي - المشاركة الشعبية - التنمية المستدامة**

مقدمة:-

تتزايد أهمية الأخذ في الاعتبار لذا كل المجتمعات المتطلعة للتنمية المستدامة من مؤشرين أساسيين يجب توفرهما في اغلب تلك المجتمعات ،المؤشر الأول الاستقرار المجتمعي أما الثاني فكانت المشاركة الشعبية ،ونظرا لأن التنمية المستدامة كي تحقق أهدافها فهي بحاجة إلى أن يكون المجتمع في المرحلة الأول ذو استقرار مؤسسي أي أن مؤسسات المجتمع تعمل بشكل طبيعي وفي حالة متماسك مما يعطي للتنمية دافعة للانطلاق بدعم مؤسسي من خبرات وكفاءات لكي تنطلق وتشق طريقها وان هذا الانطلاق مرهون في المرحلة الثانية بالمشاركة الشعبية والتي تعد جزءاً هاماً وضروري لنجاح التنمية من خلال وعي مجتمعي نابع من المشاركة الشعبية بان يتحمل المشاركين في التنمية المسؤولية وذلك فيما يتعلق باتخاذ القرارات وتنفيذها مما يعطي للتنمية دافع ومحفز من حيث عدم وجود عراقيل أمام التنمية تحد من استمرارها أو تقف عائق أمام تحقيق أهدافها ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتوضح بعض المسائل الواجب النظر إليها قبل التفكير في إمكانية القيام بالتنمية، وعليه فقد جاءت محاور الدراسة على ذلك النحو .

مشكلة الدراسة:-

يعد الاستقرار المجتمعي لأي مجتمع من الضرورات و في كافة مؤسساته التعليمية والصحية والاقتصادية والسياسية من الأهمية بمكان لما يتطلع له المجتمع من تطور ورقي وتنمية مستدامة ،كما لا نغفل على ثاني المؤشرات في الأهمية وهي المشاركة الشعبية في التنمية ، أن مثل هاذين المؤشرين قد يفتقد إليهما الكثير من مجتمعات العالم الثالث ،لما تعانيه هذه المجتمعات من عدم استقرار في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ،مما يترتب عليه استنزاف الموارد وعدم استثمارها، أن عدم الاستقرار هذا قد لا تنجح معه عملية التنمية المستدامة؛ لأنها تحتاج إلى استقرار مؤسسي في كافة القطاعات حتى تتمكن من حصر موارد المجتمع والعمل على استثمارها بما يلبي احتياجات الأجيال الحاضرة تلبية مقننه لا تستنزف الموارد وتحافظ عليها من النفاد حتى تتمكن الدولة من الحفاظ على هذه الموارد لتلبي مستقبلا احتياجات الأجيال المقبلة، وعلية فالمشكلة التي يعاني منها الكثير من المجتمعات المتطلعة للقيام بعملية التنمية المستدامة ، هي عدم مقدرة المجتمع على حصر الموارد في ظل تخلخل مؤسسي ونزاع سياسي ، يعيق أو يتعارض مع أهداف التنمية المستدامة .

أهمية الدراسة:-

تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية بالغة للمجتمعات المتطلعة للتنمية المستدامة، وذلك لما لها من دور هام وفعال في أساسيات نجاح التنمية وتقدم المجتمع ورقيه في كافة مؤسساته، عن طريق استثمار موارد المجتمع الطبيعية منها والبشرية على السواء،والحفاظ على تلك الموارد من اجل استمرار دوامها مستقبلا ، ويبقى ذلك مرتهن بالاستقرار المجتمعي والمشاركة الشعبية من كافة شرائح المجتمع باستخدام استراتيجيات مناسبة لتك المشاركة بما لا يتعارض مع أبعاد التنمية المستدامة التي تتيح تلبية احتياجات كافة شرائح المجتمع.

أهداف الدراسة:-

1- التعرف على دور الاستقرار المجتمعي بالمؤسسات الصحية والتعليمية في نجاح التنمية المستدامة .

2- السعي إلى تحديد فاعلية الاستقرار بالمؤسسات الاقتصادية والسياسية وعلاقة كلا منهما بالتنمية المستدامة.

3- تحديد درجة انعكاس المشاركة الشعبية على التنمية باعتباره عامل هام من عوامل نجاحها.

4- التعرف على مدى فاعلية استخدام استراتيجيات المشاركة الشعبية في التنمية المستدامة.

تساؤلات الدراسة:-

1- كيف يسهم الاستقرار المجتمعي بالمؤسسات والتعليمية الصحية في نجاح التنمية المستدامة

2- ما دور استقرار المؤسسات الاقتصادية والسياسية في نجاح التنمية المستدامة.

3- ما مدى انعكاس المشاركة الشعبية على التنمية المستدامة.

4- هل يعد استخدام استراتيجيات المشاركة الشعبية ذات فاعلية في نجاح التنمية المستدامة.

المنهج المستخدم في الدراسة:-

يعتبر المنهج مجموعة العمليات والخطوات التي ينتهجها الباحث بغية تحقيق أهداف بحته،فقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي كأسلوب يمكن من خلاله وصف دور الاستقرار المجتمعي والمشاركة الشعبية ومدى ارتباطهما بنجاح التنمية المستدامة حيث يعد مثل هذا المنهج هو الأنسب لهذه الدراسة.

المفاهيم المصطلحات ذات العلاقة بالدراسة:-

1- دور: "الدور نموذج يتركز حول بعض الحقوق والوجبات ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل الجماعة أو موقف اجتماعي معين ويتحدد دور الشخص في أي موقف عن طريق مجموعة توقعات يعتنقها الآخرون كما يعتنقها الشخص نفسه" (غيث: د. ت،ص390)

2- ويعرف الدور أيضا بأنه " مجموعة من التوقعات والأفعال التي تؤخذ في الاعتبار للوضع الاجتماعي الذي يحتله الفرد" (gohn and martin " 2006 pp 477)

3-الاستقرار: تتعدد معاني الاستقرار بشكل عام، فالاستقرار في أحد معانيه هو الشيء الثابت على حركة معينة، هي حركته الطبيعية، بمعنى ان الاستقرار لا يعني عدم الحركة أو الجمود والثبات، بل هو التواتر والتكرار المنظم، مثلا نقول الأرض مستقرة في دورانها، اي هي تتحرك وتدور لكن تحركها و دورانها متكرر ومستمر. (سعدي وآخرون، 2018: ص 42).

4- استقرار اجتماعي: "هو استمرار وجود النماذج الاجتماعية والثقافية في مجتمع محلي أو مجتمع كبير دون تعرضها لتغير فجائي أو جدري" (غيث:د- ت،ص469)

5- تكامل اجتماعي: "هو ترابط الأجزاء المكونة لوحدة اجتماعية معينة ،بحيث يتحقق نوع من التعاون بين هذه الأجزاء حتى يستطيع الكل تأدية وظائفه بطريقة أفضل " (بن عامر، 2002 ،ص142)

6- مشاركة: "تعاون فرد مع أخر أو بعض الأفراد مع البعض الأخر في انجاز عمل مشترك" (بدوي،1987،ص51)

7- المشاركة الشعبية: تعني بمفهومها التنموي"بأنها مساهمة ومشاركة قطاع عريض من السكان وخصوصا الجماعات الأقل حظا في اختيار وإعداد وتنفيذ ومتابعة سياسات وبرامج ومشاريع التنمية التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية وخصوصا فيما يتعلق منها بتحسين معيشة السكان أو المجموعات المستهدفة" (خالد ،2023،ص6)

8- المشاركة المجتمعية: نادي "هنري سانوف" من رواد الجيل الثاني بالمشاركة المجتمعية في مقدمة كتابه "التصميم بالمشاركة" التعريف الحديث للمشاركة بأنه "التفاعل وجها لوجه للأفراد الذين يشتركون في قيم مشتركة مهمة لهم جميعا أي يمكن القول بان غايتهم أن يكونوا سويا" (سعادة : 2009، ص12)

9- تنمية: " هي زيادة في الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة.وهي عمل منظم مدروس يعتمد على عمليات البحث والتخطيط وأتباع طرق حكيمة لتحقيق أهداف محددة اقتصادية واجتماعية" (بن عامر،2002 ،ص87)

10- التنمية الشاملة: تعرف بأنها" عملية ايجابية موجهة لتحسين قدرة النظم القومية والإقليمية والمحلية لتحسين القيم السائدة في هذه النظم،وذلك من اجل تلبية وإشباع المطالب والاحتياجات سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية" (الدسوقي:، 2010،ص201)

-الاتجاهات النظرية المفسرة للدراسة :-

1- نظرية الدور:

تعد هذه النظرية من النظريات المفسرة للسلوك اليومي للفرد فالفرد منذ بداية وجوده في هذه الحياة يمثل ابن لأب وأم وعندما تكبر الأسرة يتغير دوره ليكون ابن وأخ وأب وعم وخال وكذلك الحال بالنسبة للام ،فما نريد الوصول إليه هنا أن الأدوار متغيرة بتغير الزمان والمكان والوضع الاجتماعي، وما يسري على الفرد يسري على النظم الاجتماعية فعندما يؤدي كل نظام اجتماعي دوره على أكمل وجه، هنا يحدث التكامل الوظيفي لهذه النظم، وما يفيدنا في هذا الاتجاه هو التكامل والاستقرار في أداء ادوار هذه النظم أو الأفراد الذين يمثلون تلك الوظائف ،لتتمكن التنمية المستدامة من شق طريقها نحو تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ،فنظرية الدور كثيراً ما تركز على فهم الفرد داخل نطاق الشبكات الاجتماعية والمنظمات ومن تم تفيد في شرح التغيرات السلوكية للفرد عندما يغير وضعه الاجتماعي ومن هنا يمكن القول أن الوضع الاجتماعي يمكن من خلاله التنبؤ بسلوك الفرد ((gohn and martin 2006 pp 477

وعليه يرى الباحث أن نجاح التنمية المستدامة يعتمد على تعديل وتغيير بعض الاتجاهات والمعتقدات التي قد تقف عائق أمام التنمية من خلال تعديل السلوكيات السلبية و دعم الاتجاهات الايجابية لها بالمشاركة الشعبية التي لا غنى عنها لنجاح التنمية.

2- النظرية البنيوية الوظيفية:

من المؤكد أن الاتجاه البنيوي الوظيفي قد ظهر في علم البايولوجي وفي علم النفس وعلم الاتثربيولوجي الثقافي قبل أن يظهر في علم الاجتماع فعلم البايولوجي على سبيل المثال يعتقد بان الكائن العضوي الحي يتكون من أجزاء أو تراكيب بنيوية ، لهذه الأجزاء أو تركيب وظائفها ، وهذه الوظائف تساعد على بقاء وديمومة الكائن العضوي الحي ،واستعمال الاتجاه البنيوي الوظيفي في علم النفس عند ما ظهرت أدوات تحليلية مختلفة تحاول أن تصف بدقة الأجزاء أو العناصر التي تتكون منها العمليات العقلية كالإرادة والانفعال والدافع والإحساس والإدراك، وإن أي عنصر من هذه العناصر يجب أن يدرس في ضو الكل الذي يتكون منه الأجزاء والعناصر على الرغم من وجود الاختلافات بين الكل والأجزاء (الحسن : ،2005،ص50) وعلى هذا يرى الباحث أن ما تناوله الاتجاه البنيوي الوظيفي في علم البايولوجي بان الكائن العضوي الحي يتكون من أجزاء وأن لكل جزاء من هذه الأجزاء وظيفة يقوم بها وأن هذه الوظائف تساعد وتساند بعضها على بقاء واستمرار الكائن العضوي الذي يمثل الكل، وتناول هذا الاتجاه أيضا العمليات العقلية في علم النفس واعتبر أن هذه الأجزاء هي التي يتكون منها الكل وان لكل منهما وظيفة تساند الأخرى لكي تحافظ على دوام الكل واستمراره ، ولكي نستفيد من هذا الاتجاه في خدمة التنمية المستدامة ونجاحها يجب النظر إلى المجتمع من خلال أجزاءه التي يتكون منها سواء كانت جماعات أو مؤسسات أو منظمات ومدى درجة تماسك بنائها وتساند وظائفها، ليتحقق بدلك أهدف التنمية المستدامة من خلال هذه الأجزاء ليستفيد الكل وهو المجتمع،"ففي المجتمع نجد أن العمال في الحديد يتوقفون إذا ما توقف عمال المناجم عن الإنتاج بالمنجم، وكذلك صانعو الملابس يتوقفون إذا ما توقفوا صانعو الغزل والنسيج . ولذا نجد أنفسنا مضطرين للقول بان الاعتماد متبادل بين كل الأجزاء" (يوسف :1992،ص20)

3- نظرية التطور الاجتماعي:

فقد انطلق هذه النظرية من فكرة مؤداها أنه لا يمكن لأي مجتمع الوصول إلى درجة عالية من النمو إلا بعد أن يمر ذلك المجتمع بمراحل معينة تمت صياغتها في ضوء مراحل النمو الاقتصادي التي مرت بها الدول المتقدمة وبذلك تصبح الدول النامية ،متوقفة على قدرت هذه الدول على اتخاذ الطريقة التي سلكتها من قبل الدول الصناعية المتقدمة (التابعي :2004،ص33) حيث عالج دراسة التنمية والتطور الاجتماعي من زاويتين كما وضح ذلك(هوبهوس) العالم الاجتماعي البريطاني الذي طرح نظريته في التطور الاجتماعي في كتابه (التنمية الاجتماعية) فقد درس التطور الاجتماعي من زاوية الروابط الاجتماعية حيث يعتقد بان المجتمعات تتطور من مجتمعات تحتكم بالروابط القرابية إلى مجتمعات تحتكم بروابط السلطة ، كما ويدرس المجتمع البشري من زاوية ثانية هي درجة تقدمه التكنولوجي والفكري،ويعتمد أربعة مقاييس في معرفة التطور والتنمية التي استطاع المجتمع إحرازها.

فمن حيث الحجم ،كلما كان السكان ومساحة الأرض التي يعيش عليها واسعة كلما كان المجتمع يتسم بدرجة مرتفعة من التنمية علما بان الحجم لا يمكن أن يكون فاعلا في التنمية ما لم يكن مشفوعا بالكفاءة ،وهي قدرة السكان على التنظيم واستثمار الموارد وتحويلها إلى أشياء نافعة ،علما بان الكفاءة لا تكون مجدية ما لم تكون مربوطة بالحرية أي منح الأفراد والمؤسسات حرية التفكير والتأمل والتطور وتحويل المعوقات التي تقتل التنمية ، كما أن الحرية لا تكون هادفة إذا لم تكن متزامنة مع المشاركة ، أي مشاركة المجتمع في الأعمال الإنتاجية والخدمية التي تنمي المجتمع. (الحسن :2005، ص120-123) ومن هذا المنطلق يرى الباحث أن ما جاء به هوبهوس في التنمية والتطور الاجتماعي وذلك في نظرته للمجتمع من زاويتين أساسيتين في العملية التنموية من جانبها الاجتماعي والاقتصادي ودعم تلك النظرة بالمقاييس الأربعة والمتمثلة في الحجم والكفاءة والحرية والمشاركة وهي كل متكامل لا يكتمل احدهما بدون أن تدعمها الأخرى لتكتمل العملية التنموية واستقلال بعضها عن بعض يسبب جمود عملية التنمية وتوقفها.

الاستقرار المجتمعي والتنمية:-

إن الاستقرار الذي نعنيه هنا هو استقرار مؤسسات المجتمع وهو الدافع للقيام بالتنمية المستدامة واحد العوامل المحفزة لها لا سيما المؤسسة التعليمية والصحية والاقتصادية والسياسية وفيما يلي سنتناول هذه المؤسسات ودورها الفعال للدفع بالتنمية المستدامة .

1- المؤسسة التعليمية والتنمية:

أن تقدم المجتمعات وازدهارها يعتمد اعتماد كبير على مدى تقدمها العلمي في كافة المجالات حيث أن الإبداع في مجالات العلم كثيرة والاختراعات التقنية متنوعة أن ذلك يؤدي إلى تراكم العلم والمعرفة برأس مال المجتمع وهم الأفراد المكونين له والوصول بهم إلى بر الأمان لدا فان الكثير من المجتمعات المتطلعة للتنمية والتقدم حثت عليه وقامت بتوفير المدارس والمناهج المتنوعة والمعلمين المتخصصين لتلقين مختلف العلوم لا بل بعض الدول جعلت من التعليم إجباريا وذلك لمحاربة الجهل والتخلف ورفع مستوى الأفراد وتنميتهم معرفيا وزيادة وعيهم باحتياجات حاضرهم وتطلعات مستقبلهم وعليه يمكن تعريف التعليم بأنه احد الأركان الثلاثة الرئيسية (العلم – الصحة – الدخل القومي) للتنمية البشرية ويشمل كل أنواع التعلم الإنساني الذي يساهم في زيادة المعرفة وإيجاد التراكم الفكري الذي يتولد عنه نمو رأس المال البشري . ويعرفه البعض على انه العملية التي تتم في مؤسسات متخصصة لذلك مثل المدارس والجامعات والمركز البحثية. (عبد الرزاق: 2011،ص181)

الأمر الذي أدى إلى ظهور الكثير من النظم والأنساق المتخصصة التي تؤدي مهام معينة كلٍ حسب مجالها في البناء الاجتماعي للمجتمع. ولهده الاعتبارات يعد النظام التعليمي من أهم النظم الاجتماعية التي تسهم في مساعدة النظم الاجتماعية الأخرى على أداء مهامها، لتحقيق التكامل والاستقرار المجتمعي وبدلك تتحقق أهدف التنمية فيه على مختلف التوجهات (السامرائي، اميمن: ،2000،ص237) التي تشملها التنمية حيث أن تنمية المجتمع لا تكون إلا بتنمية موارده بما في ذلك الموارد البشرية الطبيعية والاقتصادية وتعبئتها وتحريكها وذلك لتحقيق مستويات معيشية أفضل للمجتمع فإذا أريد تنمية الموارد الزراعية مثلا فانه لا يكفي اعتماد أموال ضخمة لبناء السدود لحجز المياه أو تسوية الأرض وتمهيدها لغرض استصلاحها للزراعة ، بل يتطلب الأمر إعداد متخصصين على درجة عالية من الكفاءة من عمال وفنيين قادرين على التنظيم الإداري وأداء الأعمال الفنية، وتزويد قوة العمل الزراعي بالأساليب الإنتاجية التي يريد إنتاجها ، فعندما نريد استخدام الآلات الحديثة والبدور المحسنة وغيرها فإننا نكون أمام أمر يتطلب تعليما وتدريبا وتأهيلا وتوعية وإرشاد (عبد العاطي ، جابر: 1997،ص419)وعليه يرى الباحث إن المؤسسة التعليمية وما تمتلكه من إمكانيات ووسائل عامل مؤثر يتحكم في سير هذه المؤسسة في كافة التخصصات العلمية إذ عن طريقها يتزود المجتمع بالكفاءات في مختلف التخصصات وهذا ما تحتاجه التنمية المستدامة في نظرتها للحاضر والمستقبل من كوادر علمية في كل المراحل والتي تتمثل في العمالة الماهرة والمهندسين والخبراء وهذا لا يتأتى إلى بالتعليم الهادف والمقصود في شتى التخصصات إذ يرتبط هذا في المقام الاول بالمؤسسات التعليمية القائمة بهذا الشأن من حيث استقرارها ووضوح مناهجها وتنوع تخصصاتها إذ أن المؤسسة الناجحة والمعلم المتمكن والمتعلم الجاد والمنهج السليم يكن هدف التنمية لتحقيق الاستدامة، وهذا يرتبط بالبنائية الوظيفية التي ترى أن النسق الكلي وهي المؤسسة التعليمية لا تستقر وتنجح في آدا مهامه إلا باستقرار النسق الجزئي المكون له والمتمثل في المعلم المتمكن والمتعلم الجاد والمنهج السليم وبهذا التنسيق والتكامل نستطيع أن نخرج بكوادر وخبرات على درجة عالية من التعليم يخدم توجه التنمية واستقرار المجتمع إذ أن المجتمع الذي ينتشر فيه الجهل والأمية هو مجتمع لم يتمتع يوما بالاستقرار ولم تجد التنمية فيه طريقا لتحقيق أهدافها.

2- المؤسسة الصحية والتنمية :

أن المؤسسة الصحية لا تقل أهمية في تسلسل الأولويات عن غيرها من المؤسسات الأخرى وعلى الرغم من أن البناء الاجتماعي لكل تنظيم مؤسسي يطرأ علية تغيرات باستمرار طالما أن أعضاؤه ومتخذي القرارات به يسعون إلى أن يحققوا التوافق بين أهدافه وأوجه نشاطه وبين الظروف المتغيرة (جلبي، عمر : د- ت،ص159)و عليه يرى الباحث أن المؤسسة الصحية كغيرها من المؤسسات لم تأتي في البداية بشكلها الحالي من فروع وتخصصات بل كانت عبارة عن خدمات تقدم للمرضى من أناس امتهنوا المهنة بالخبرة حتى تطور العلم فنالت نصيبها منه فأصبح لها مؤسسات تعليمية متخصصة تلقن العلم وفق تطور المهنة وفروعها .وأصبح لها نظام دقيق يضم أقساما مختلفة مجهزة يختص كل منها بعلاج مرض معين ، علاوة عن الأقسام الإدارية ونظم الخدمة المتخصصة وتوفير الدواء والغداء والتموين (مكاوي ، الجوهري

:1990،ص233) أن ما يحدث في المؤسسة الصحية في حد ذاتها تنمية مستدامة شملت المؤسسة الصحية بكل فروعها من مستشفيات وعيادات ومراكز صحية ، أن المجتمعات التي تطورات فيها المؤسسة الصحية وغيرها من المؤسسات الأخرى هي مجتمعات مستقرة أنظمتها قادرة على أن تحقق أهداف التنمية المستدامة ، وعلى العكس من ذلك فان المجتمعات التي تعاني الفقر والجهل والتخلف وانتشار الأمراض هي مجتمعات تعد غير مستقرة أنظمته وان كانت غنية الموارد والإمكانيات ، أن ما تعانيه هذه المجتمعات يعد من معوقات التنمية المستدامة وعلى سبيل المثال فان ما حدث في سنة 2019من انتشار وباء كورونا والذي أوقف فعالية بعض المؤسسات ، فلم تعد المؤسسة التعليمية تقوم بوظائفها كما كانت ولا المؤسسة الدينية من مساجد ومراكز تحفيظ القرءان الكريم ولا المؤسسة الاقتصادية ،إذا أن عجلة التنمية توقفت ولم تعد تعمل بنفس القدرة التي كانت به قبل انتشار الوباء الذي عم العالم بأسره وعليه يعد استقرار المؤسسة الصحية في المجتمع داعم ومحقق لأهداف التنمية المستدامة وهو تحقيق الإشباع الأمثل لحاجات أفراد المجتمع ليتحقق بذلك الرفاهية الصحية .

4- المؤسسة الاقتصادية والتنمية :

تعد المؤشرات الاقتصادية لأي مجتمع سواء بالارتفاع أو الانخفاض من المؤثرات الهامة في دعم استقرار المجتمع ومؤسساته وبالتالي فان ارتفاع المؤشرات الاقتصادية للمجتمع تساعد على وجود تنمية ، وعلى العكس من ذلك في حالة أن المؤشر الاقتصادي للمجتمع ينخفض ويتراجع مما يتدنى معه استقرار بعض الأوضاع الاقتصادية الأخرى مثل مستوى المعيشة ودخل الفرد والقدرة الشرائية والاستثمارات بأنواعها آد أن الاستقرار في اقتصاد أي مجتمع يتوقف على عوامل عديدة منها ما يمتلكه المجتمع من موارد طبيعية وهذه الموارد قد يتمتع به مجتمع دون الأخر مما يزيد هذا الموارد في دعم واستقرار اقتصاد هذا المجتمع ومن أمثلة هذه الموارد النفط والسياحة والاستثمارات الأخرى ، والتي تعد عوامل داعمة للاقتصاد ليصبح هو العمود الفقري للمؤسسات الأخرى سواء كانت التعليمية أو الصحية أو حتى السياسية منها، فمثلا التعليم في دولة اقتصادها متدني يكون التعليم فيها متأخر وتقليدي يخلوا من الوسائل الحديثة للتعليم المتطور وكذلك بالنسبة للمؤسسة الصحية تتقدم في كافة النوحي الطبية عندما تدعم اقتصاديا من الدولة وذلك بجلب الأجهزة الطبية المتطورة والخبرات الداعمة لهذه المؤسسة وعلى العكس من ذلك فان تدني المستوى الصحي لأي مجتمع هو علامة إما لتدني المستوى الاقتصادي للدولة أو التبعية الاقتصادية لدولة أخرى،حيث تعاني العديد من الدول النامية من مشاكل التخلف الاقتصادي نتيجة لهذه التبعية والاعتماد على مصدر محدد من الموارد الطبيعية وعدم الاهتمام بالقطاع الصناعي وعدم تنظيم أو إيجاد مصادر ثابت للدخل ،وانتشار البطالة وارتفاع معدل المواليد وهجرة العقول ونقص العمالة الفنية المدربة ، أن كل هذه العوامل تهدد استقرار الدول ومؤسساتها وتعد من معوقات التنمية المستدامة (الفائدي :1992،ص233).

5- المؤسسة السياسية والتنمية:

تعتبر المؤسسة السياسية احد المكونات الأساسية في التكوين المجتمعي وان استقرار المجتمع بكافة مكوناتها مرتبط باستقرارها فعندما تكون المؤسسة السياسية متماسكة وتؤدي وظيفتها بشكل جيد يكون تأثيرها ايجابيا على المؤسسات الأخرى في المجتمع والشاهد على ذلك ما حدث في بعض المجتمعات العربية فيما يسمى بالربيع العربي ففي بعض الدول انقسمت هذه المؤسسة مما آدا إلى انقسام باقي المؤسسات الأخرى العاملة في الدولة وأصبح كل منها يسعى إلى تكوين كيان سياسي مستقل داخل دولة واحدة ما يؤثر على علاقة هذه الدولة بالدول المحيطة وعلاقة هذه المؤسسة بالمؤسسات الأخرى داخل الدولة ،لان المؤسسة السياسية هي المفوضة بالشؤون الخارجية والعلاقات الدولية وكذلك بالشؤون الداخلية للدولة نفسها، وفي مثل هذه الحالة يكون من الصعب إحداث تنمية مستدامة نظرا لأن هذا الانقسام سيؤدي إلى انقسام كافة مؤسسات الدولة وتشتت قدراتها وإمكانياتها .

أن مثل هذا الانقسام آدا إلى ظهور أنوع جديدة من السياسيين نتيجة لظهور الطبقات الجديدة من جماعات الصفوة العسكرية التي تحرص في أي مجتمع من المجتمعات أن تسعى للحصول على المكاسب السياسية والاقتصادية الجديدة والصراع من أجل السلطة أو ما يعرف بصراع الجماعات المصلحة الجديدة وخاصة بعد ظهور طبقة جديدة تسعى لحماية هذه المصالح عن طريق المكاسب السياسية الأخرى (عبدالرحمن:2000،ص193) أما عندما تكون المؤسسة السياسية قوية واحدة مستقرة فإنها تخلق جو من الاستقرار داخل الدولة وخارجها من خلال التأثير فأنه صنعت التوازن في كافة المؤسسات الأخرى بالشكل الذي تؤدي به كل مؤسسة دورها المناط به ، وفي هذا الصدد أشارت نظرية الدور إلى الأفراد والنظم الاجتماعية عند قيامهم بادا أدورهم بإتقان وحرفية فإن ذلك قد يسهل من حدوث التكامل الوظيفي بينهم بحيث يمكن للتنمية

المستدامة شق طريقها نحو تحقيق أهدفها بشكل سريع وفي وقت وجيز وعلى الوجه المطلوب وهذا هو المطلب الرئيسي لإحداث تنمية مستدامة في أي مجتمع يتمتع بالاستقرار والآمن والعدالة والحماية للأفراد والأسر في المجتمع.

فالنظام السياسي لأي مجتمع يتكون من مجموعة من الظواهر والمعايير الاجتماعية المتعلقة بظاهرة السلطة ،فهي التي تحمي حقوق الإنسان وتضمن حريته في التعبير عن نفسه ولكي تتحقق هذه العملية لابد وأن يكون المجال السياسي متميز عن غيره من مجالات النشاط الاجتماعي فضلا عن وجود كادر من الصفوة السياسية التي تقود نضال الجماهير وتتفاعل معها ،بحيث يسمح المناخ السياسي العام بمشاركة الجماهير أفراد ومؤسسات في التنمية المستدامة و في كافة برامجها (رشوان: 2007،ص208)

ثانيا: المشاركة الشعبية كأساس لنجاح التنمية المستدامة:-

تدخل في نجاح عملية التنمية المستدامة مؤسسات ونظم وأفراد تتشارك فيما بينها من خلال التداخل والتفاعل والدعم المشترك الموزع بينها ليتحقق لنا في النهاية تنمية مستدامة مدعومة بالمشاركة الشعبية من المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وصحيا وسياسيا .وعلينا في البداية أن نتطرق إلى تعريف وماهية المشاركة الشعبية والخصائص والصور والاستراتجيات كأساس للمشاركة الشعبية في التنمية المستدامة .

- تعريف وماهية المشاركة الشعبية:

تعرف المشاركة الشعبية "بأنها العملية التي بواسطتها تقوم جماعات المجتمع المحلي بأخذ زمام المبادرة في تشكيل مستقبلها وتحسين مستويات حياتهم وتحملهم كافة المسئوليات حيال ذلك ، ويتوقع أن يتم من خلال هذه العملية تنمية مهارات الموطنين وإمدادهم بالمعرفة الجديدة وتدريبهم على اتخاذ قراراتهم ووضع أولوياتهم ورسم خططهم وتنفيذها مع بناء نظم تقويمية وحصولهم على عائدات مشاركتهم" (الدسوقي :الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة2012،ص103)
ومن خلال هذا التعريف يتضح بأن المشاركة الشعبية في التنمية ما هي إلا إرادة شعبية أساسها المبادرة والإحساس بالمسؤولية والمساهمة في نجاح التنمية لتحقيق مستويات معيشية أفضل من خلال تعبئة القوى الشعبية بالمعارف الجديدة المتعلقة بالتنمية وفهمهم للأولويات التي يرغبون في تحقيقها وعليه تعد المشاركة الشعبية ذات قيمة في التنمية تدعم القائمين عليها ببدل الجهد واستثمار الخبرات للدفع بالتنمية المستدامة .

-قيمة المشاركة الشعبية في التنمية المستدامة:

تمثل المشاركة الشعبية قيمة هامة وضرورية لنجاح التنمية المستدامة لما لها من فاعلية في التنمية من جانب المواطنين ،فنجاح عملية التنمية في أي مجتمع هو رهن بمدى مشاركة الموطنين أفراد واسر وجماعات فيها ،وقد أثبتت الخبرات والتجارب المتتالية للدول أن مشروعات التنمية لن تكتب لها النجاح ، ما لم تتصل مباشرة بحياة أفراد المجتمع، وما لم يشارك المواطنين في مشروعاتها التنموية بالقدر الذي يدعم التنمية ويقلل من شكوكهم في أغراض وبرامج التنمية وتلقي عليهم مسئولية المشاركة في تنفيذها. (محمد،:2008، ص69) ولذلك تتميز المشاركة الشعبية بالعديد من الخصائص التي تجعل منها سندا وقوى للتنمية المستدامة .

خصائص المشاركة الشعبية:-

تعد المشاركة الشعبية احد المحفزات للتنمية المستدامة أد انها تحمل في طياتها قيم سامية تعطي الإنسان الأحقية في تقرير مصيره واتخاذ قراراته نحو المشاركة حول ما يجب أن تكون عليه التنمية لتحقيق مستوى جيد من إشباع الاحتياجات الخاصة والعامة وعليه سوف نتناول ما تتميز به المشاركة الشعبية من خصائص وذلك على النحو التالي.

1- احترام الذات الإنسانية: هو احترام قدرت الإنسان على تقرير مصيره مما يستوجب مشاركة أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات المجتمعية فيما يتعلق برسم السياسة العامة للتنمية في المجتمع من حيث الخطط التنموية المراد وضعها مع النهوض بالخبرات وتشجيعهم على بدل الجهود لأداء الأعمال المناط بهم والشعور بالرضا عند استكمال آدا هذا العمل.

2- ديناميكية المشاركة: فالمشاركة الشعبية تتميز بالديناميكية تعيش الحاضر بكل ما فيه وتتأمل أن يكون المستقبل أفضل و لا تترك الماضي بعيدا لأنه امتداد له من أجل الوصول إلى المستوى الأفضل من الإشباع (الدسوقي :، 2012 ،صص103-104) إدا ديناميكية المشاركة هي امتزاج بين ماضي قريب بكل ما فيه من تجارب وخبرات وانتكاسات وحاضر معاش فيه نجاح مأخوذة من تجارب وانتكاسات الماضي ومستقبل متطلع إلى النجاح والتقدم في التنمية المستدامة.

3- ديمقراطية المشاركة: أن تحقيق هذه الغاية ، يجب أن تتمثل بالمساوئ في المشاركة ولكي تجد التنمية طريقها في المجتمع فلابد أن تكون هناك ديمقراطية وتغليب مصلحة الأغلبية على المصالح الشخصية ،مما تجعلها أصدق في تحديد احتياجات المجتمع وأكثر دفعا لتحقيق أهدافها (خليل:2012،ص92)

4- ايجابية في مضمونها: أن نجاح التنمية المستدامة يعتمد على إيجابية المشاركة الشعبية أن ذلك يساعد على الرفع من الروح المعنوية وتدعيم العلاقات بين المشاركين وحرصهم على تنفيذ ونجاح القرارات التي شاركوا فيها مما تمكنهم من تقوية إرادتهم على اتخاذ القرار والعمل على تنفيذه و المقدرة على متابعته والإشراف عليه . (الورفلي:د- ت ،ص56)

ثالثا:استراتيجيات المشاركة الشعبية في التنمية المستدامة:-

لو تحدثنا عن الإستراتيجية كمفهوم في البداية لتحدثنا عن الخطط أو الأهداف الأولية لتحقيق الغاية المراد الوصول إليها وذلك وفق خطط مسبقة من أجل الوصول لتحقيق تلك الغاية أو بلوغ ذلك الهدف ،لذا فالإستراتيجية بمعناها العام تعني الجهد المبذول للاختيار بين السبل والطرق المتعددة لبلوغ الأغراض التي تبلور بعض الأهداف النهائية باعتبار أن للأغراض مستوى أدنى من الأهداف ،أو هي (أهداف وسطية) فالإستراتيجية لا تستخدم لتحديد الأهداف النهائية ، ولكنها تنطلق من هذه الأهداف المرسومة في إطار التنبؤات طويلة الأمد كما تتضمن مجموعة من الأساليب التي تساعد على المقارنة بين البدائل والاختيارات المتاحة (خليل: 2012 ص352) ولم تأخذ الإستراتيجية معناها ومقصدها العصريين إلا في مطلع القرن الثامن عشر اقتصر مفهومها على المجال العسكري فقط إلا أن الإستراتيجية العسكرية حققت في ذلك القرن قفزات نوعية مهمة في بنية الجيوش وأساليب تجنيدها وعملها (جلبي : د-ت،ص314) وعليه يرى الباحث أن نجاح هذا النموذج كإستراتيجية آدا إلى استنساخه ليطبق على الأنظمة والمؤسسات العاملة كلا حسب توجهه وذلك ليسير به في المسار الصحيح، وفيما يلي سوف نتناول بعض استراتيجيات المشاركة الشعبية في التنمية المستدامة.

1- إستراتيجية العلاج التعليمي:

تعمل هذه الإستراتيجية على أساس أن المشاركة في التنمية تؤدي إلى تدريب الأفراد من أجل العمل سويا وذلك لحل ما يواجههم من مشكلات مجتمعهم ، ولتقييم وتدعيم العمل التعاوني كأسلوب لمواجهة مشكلاتهم، إن هذا بلا شك يدعم الجهود الحكومية في نجاح التنمية، ويقود المجتمع إلى تحقيق النمو والتطور مع دعم الانتمائية إلى المجتمع والتعرف على ما يقابلهم من مشكلات وعلاجها (محمد: الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية،2005،ص186)و تعتبر هذه الإستراتيجية مهمة جدا لأنها تسهم في تدريبهم كي يكونوا قادرين على موجهة مشكلاتهم ومشكلات مجتمعهم والعمل على علاجها بالسبل المتاحة وهذا ما تسعى التنمية تحقيقه من خلال هذه الإستراتيجية .

2- إستراتيجية تغيير السلوك:

يعتبر تعديل سلوك المواطنين ضروري وداعم للتنمية المستدامة نظرا لان بعض الموطنين لديهم سلوكيا تتسم ببعض السلبيات المعاكسة للتنمية كالإهمال وعدم الوعي والجهل بأهمية التنمية مما أوجب تغيير هذه السلوكيات عن طريق استخدام إستراتيجية تغيير السلوك، حيث تعتمد هذه الإستراتيجية على امتزاج الأفراد في الجماعة لكي يصبح من السهل تغيير سلوكهم عندما يكونوا أعضاء في فيها أكثر من تغيير سلوك كل فرد بمفرده ،كما أن هناك ضرورة ملحة لمشاركتهم في صنع القرار والمساهمة في حل المشكلات التي يمكن حلها وذلك عن طريق تعديل بعض الاتجاهات المناهضة للتنمية بالتوعية والعمل على تدعيمها بالتفكير العلمي.

3- إستراتيجية التنفيذ(التطبيق):

ترتكز هذه الإستراتيجية على ضرورة إقحام الأفراد والجماعات ودمجهم في الهيئات الإدارية التابعة للمؤسسات الاجتماعية المحلية الخاصة لتجنب حدوث معوقات تقف ومشاركة الموطنين مشاركة فعالة في التنمية المستدامة بحيث تعول هذه الإستراتيجية على ضم الأفراد من ذوي التأثير المباشر على بعض الهيئات الإدارية والتنظيمات المحلية في تحقيق ما وضعته التنمية من أهداف في مسيرتها المستدامة . (الدسوقي: 2012،ص110)عليه تعتبر مثل هذه الإستراتيجيات داعمة للتنمية وذلك من حيث تعديل بعض السلوكيات المعوقة لها أو من خلال استخدام إستراتيجية العلاج التعليمي فهم وجهتان لعمله واحدة في التخلص من السلبيات المناهضة للتنمية. لتأتي بعدها إستراتيجية التنفيذ لتعمل على ضم الأفراد من ذوي النفوذ القادرين على التأثير المباشر نحو بعض الهيئات لتجنب حدوث معوقات تقف ومشاركة المواطنين مشاركة فعالة في التنمية المستدامة.

نتائج الدراسة :-

توصلت هذه الدراسة من خلال إطارها النظري للإجابة عن التساؤلات المطروحة وهي :

1- من حيث التساؤل الاول الذي مفاده إلى أي مدى يسهم الاستقرار المجتمعي في المؤسسات التعليمية والصحية على نجاح التنمية المستدامة ،ومن خلال الدراسة النظرية نستنتج الأتي:

أ- لقد توصلت الدراسة إلى أن الاستقرار في المؤسسة التعليمية يسهم في التنمية المستدامة سواء على المدى القريب أو البعيد فالمؤسسة التعليمية هي التي جعلت من التعليم أساس لمحاربة الجهل والتخلف ورفع مستوى الأفراد وتنميتهم معرفيا وزيادة وعيهم باحتياجات حاضرهم وتطلعات مستقبلهم وهو جزء هام وضروري للوصول بالتنمية لتحقيق الاستدامة حيث أوضحت الدراسة أن ذلك لا يتأتى إلا من خلال نمو رأس المال البشري وتعبئته وتحريكه والوصول به إلى بر الأمان وذلك بتحقيق مستويات معيشية أفضل في المجتمع، ولهذه الاعتبارات تعد المؤسسة التعليمية من أهم المؤسسات التي تسهم في مساعدة المؤسسات الاجتماعية الأخرى على أداء وظائفها ، وهذا ما أكدت عليه النظرية البنائية الوظيفية فيما يتعلق بتساند الأنساق ليتحقق التكامل الوظيفي بينها، وعليه يتحقق الاستقرار المجتمعي لتتحقق التنمية على كافة الأصعدة.

ب- أوضحت نتائج الدراسة إلي أن الاستقرار في المؤسسة الصحية يعد عامل أخر من العوامل الداعمة للتنمية إذ أن المجتمعات التي تطورت فيها المؤسسة الصحية هي مجتمعات مستقرة أنظمتها قادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلى النقيض من ذلك فان المجتمعات التي تعاني الفقر والجهل وانتشار الأمراض هي مجتمعات غير مستقرة أنظمتها و ان كانت غنية الموارد والإمكانيات مما يجعل ذلك من بين الأسباب الهامة التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة.

2- أما فيما يتعلق بالتساؤل الثاني والذي مؤداه ما دور استقرار المؤسسات الاقتصادية والسياسية في نجاح التنمية المستدامة،عليه توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها .

أ- أن استقرار المؤسسة الاقتصادية تعد ذات أهمية لنجاح التنمية المستدامة حيث نستنتج من الدراسة أن المؤشرات الاقتصادية لأي مجتمع سواء بالارتفاع أو الانخفاض من المؤثرات الهامة التي تدعم استقرار أو عدم استقرار المجتمع ومؤسساته ،إذ أن ارتفاع المؤشر الاقتصادي في المجتمع هنا يكون داعم قوي للمؤسسة الاقتصادية يساعد المجتمع على أن يكون مقبل على التنمية ، أما في حالة انخفاض هذا المؤشر فإن المؤسسة الاقتصادية تتأثر الأمر الذي يتأثر معها كافة الأوضاع الاقتصادية الأخرى مثل مستوى المعيشة ودخل الفرد والقدرة الشرائية والاستثمارات بأنواعها آد أن للمؤسسة الاقتصادية دور هام وداعم للتنمية المستدامة.

ب- أما فيما يتعلق بالمؤسسة السياسية فقد توصلت الدراسة الحالية إلى نتيجة مفادها أن لاستقرار المؤسسة السياسية دور في التنمية المستدامة وذلك على اعتبار أنها أحد المكونات الأساسية في التكوين المجتمعي فعندما تكون المؤسسة السياسية في حالتها الصحية متماسكة و تؤدي وظيفتها بشكل جيد و يكون تأثيرها إيجابي على باقي المؤسسات الأخرى العاملة في الدولة ، أما في حالة ضعف المؤسسة السياسية وانقسامها فان هذا الانقسام والضعف قد يؤدي إلى انقسام كافة المؤسسات العاملة مما يتشتت معه قدرة هذه المؤسسات وإمكانياتها و هذا بدوره يصبح يعرقل عملية التنمية المستدامة، نظرا لان المؤسسة السياسية هي المفوض الاول المتعلق بتنظيم الشؤون الداخلية بين تلك المؤسسات بحيث يسمح المناخ السياسي العام بمشاركة الجماهير أفراد وجماعات في التنمية المستدامة وفي كافة برامجها ،إدا هي عامل مؤثر في نجاح التنمية.

3- أما فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الثالث والذي مؤداه ما مدى انعكاس المشاركة الشعبية على نجاح التنمية المستدامة .

فقد توصلت الدراسة الحالية إلى نتيجة مفادها أن للمشاركة الشعبية دور واضح وهام في نجاح التنمية المستدامة على المدى القريب والبعيد من خلال مؤسسات ونظم وأفراد تتشارك فيما بينها كلا حسب دوره ، وهذا ما أكدت علية (نظرية الدور) فعندما يؤدي كل نظام دوره بحرفية يحدث هنا التكامل الوظيفي لهذه المؤسسات والنظم لتتمكن معه التنمية المستدامة من شق طريقها نحو تحقيق أهدافها القريبة منها والبعيدة على السواء وفي كافة المؤسسات وفق إرادة شعبية أساسها المبادرة والإحساس بالمسؤولية وفهمهم للأولويات التي يرغبون في تحقيقها مما يسهم ذلك في تشكيل مستقبلهم وتحسين مستويات حياتهم وحصولهم على عائدات مشاركتهم ليتحقق لهم في النهاية تنمية مستدامة مدعومة بالمشاركة الشعبية.

4- يأتي التساؤل الرابع والذي مؤداه هل يعد استخدام استراتيجيات المشاركة الشعبية ذات فاعلية في نجاح التنمية المستدامة؟

لقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن استراتيجيات المشاركة الشعبية تعد ذات أهمية لنجاح التنمية المستدامة وذلك على مختلف الاتجاهات حيث تبدأ هذه الاستراتيجيات بوضع الخطط والأهداف الأولية لتحقيق الغاية المراد الوصول إليها أو الأهداف المراد بلوغها وذلك لنجاح عملية التنمية المستدامة باستخدام أفضل السبل، إذ أن الإستراتيجية تنطلق من الأهداف المرسومة والاستراتيجيات عديدة ومتنوعة فمنها على سبيل المثال ما يتعلق بتدريب الأفراد من خلال المشاركة الشعبية من أجل العمل سويا وذلك لحل ما يواجهونه من مشكلات مجتمعهم ، إن ذلك يدعم الجهود الحكومية لنجاح التنمية المستدامة وتحقيق النمو والتطور حيث يدخل كل هذا في إستراتيجية العلاج التعليمي إما فيما يتعلق بإستراتيجية تغيير السلوك فقد أشارت الدراسة إلى أن تغيير سلوك المواطنين من الضروريات الداعمة للتنمية من خلال تغيير بعض السلبيات المعاكسة للقيام بهذه العملية كالإهمال وعدم الوعي والجهل بأهمية التنمية حيث يتم استخدام بعض الأساليب لتعديل هذه الاتجاهات من خلال نشر الوعي بين الموطنين بأهمية التفكير العلمي الداعم والمؤيد للتنمية.

التوصيات والمقترحات:-

من خلال ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج يمكن أن نخرج بالعديد من التوصيات والمقترحات والتي يمكن الاستفادة منها مستقبلا وذلك على النحو التالي.

1- من خلال ما توصلت نتائج الدراسة فيما يتعلق بالمؤسسة التعليمية، يوصي الباحث بضرورة الاهتمام بهذه المؤسسة واستقرارها وذلك بتوفير كافة المستلزمات التعليمية المرافقة لهذه العملية وتوفير الموارد البشري المتخصص في كافة المراحل التعليمية نظرا لأنه الأساس الداعم للتنمية وهي اللبنة الأولى في تطور ورقي المجتمعات.

2- يوصي الباحث بتوجيه الاهتمام للمؤسسات الصحية ودعم كافة مرافقها وتدريب كوادرها الطبية و الطبية المتخصصة من خلال تمكينهم من كل جديد كلا في مجال تخصصه وذلك من خلال مشاركتهم في المؤتمرات العلمية وإجراء البحوث والدراسات ذات العلاقة وهذا لا يمكن أن يحدث إلا بالدعم المادي والمعنوي لهم في وجود استقرار مؤسسي .

3- أن الاستقرار في المؤسسة الاقتصادية دو أهمية كبيرة في نجاح التنمية المستدامة إذ يقترح الباحث بضرورة دعم الاستثمارات المحلية والمتمثلة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال إعطاء القروض لشراكات والقطاعات الخاصة . .

4 يوصي الباحث بضرورة تكاتف جهود كافة القطاعات المكونون للمؤسسة السياسية لما لها من دور هام في نجاح التنمية المستدامة و على أن تكون هذه المؤسسة قوية واحدة مستقرة داعمة لباقي التكوين المجتمعي للمجتمع.

5- يوصي الباحث بضرورة حث الأفراد وتشجيعهم على المشاركة الشعبية في عملية التنمية وخصوصا الأفراد دو المكانة الاجتماعية والذين لديهم تأثر على باقي أفراد المجتمع وذلك لازالت العوائق التي يشكلها البعض أمام التنمية أو تحقيق بعض أهدفها .

المراجع:-

1- محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية، د.ت

2- - pLerson gohn and Thomas martin "Collins dictionany of social work "London harpercollins 2006

3- إبراهيم، سعدي، وآخرون: عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، Bölgesel Araştırmalar Dergisi، مج (2)، ع (1)، 2018.

4- عثمان عمران بن عامر: مفاهيم أساسية في علم الاجتماع والعمل الاجتماعي،جامعة قار يونس،بنغازي،ط2000 1.

5- احمد زكي بدوي:معجم ومصطلحات الرعاية الاجتماعية: دار الكتاب المصري،القاهرة ،ط1 ،1987.

6- فتوح خالد: دور آليات المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية لمستدامة، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية ،العدد 10 2023، https : // www.asgp. cerist. ds

7- ايمن عزمي،جبران سعاد: آليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري أو العمراني،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين،2009،.Edu. Nagah. Repository// : https

8- ماهر أبو المعاطي الدسوقي:الاتجاهات الحديثة في التخطيط الاجتماعي،المكتب الجامعي الحديث،2010.

9- pLerson gohn and Thomas martin "Collins dictionany of social work "London harpercollins - 2006.

10- إحسان محمد الحسن: النظريات الاجتماعية المتقدمة،دار وائل للنشر،ط2005 1.

11- سهير عبد العزيز يوسف:علم اجتماع التنمية، دار المعارف،ط2005 1.

12- مروة محمد التابعي: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر، رسالة دكتورة غير منشورة،كلية الآداب ،جامعة المنصورة،2004.

13- محمود عبد الرزاق :اقتصاديات السكان والمورد البشرية ،الدار الجامعية،2011 .

14-نبيهة صالح السامرائي،عثمان علي اميمين:علم الاجتماع الحديث،منشورات مكتبة طرابلس العالمية،ط2000 1.

15- السيد عبد العاطي، سامية جابر:أسس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية،1997.

16- علي عبد الرزاق جلبي، نادية عمر: دراسات في الصحة والمجتمع،دار المعرفة الجامعية،د.ط ، د.ت .

17- علي مكاوي،محمد الجوهري:علم الاجتماع الطبي ،دار المعرفة الجامعية،ط1990 1.

18- محجوب عطية الفائدي: مبادي علم الإجماع، جامعة عمر المختار، البيضاء،ط1992 1.

19- عبدالله عبد الرحمن:دراسات في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت،ط2000 1.

20- حسن عبد الحميد رشوان: الابتكار والأسس الاجتماعية والنفسية،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2007.

21- ماهر ابو المعاطي الدسوقي:الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2012

22- محمد عبد الفتاح محمد:تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،2008.

23- منى عطية خزام خليل: التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية،المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية،2012.

24- مها عبد الحميد الورفلي:المشاركة في مهنة الخدمة الاجتماعية،منشورات جامعة الفاتح،ط1،د. ت.

25- علي عبد الرزاق جلبي:القاموس العصري في علم الاجتماع،مطبعة البحيرة ،د.ت،

26- محمد عبد الفتاح محمد: الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2005.